مجلة الأصالة للدراسات والبحوث
Al Assala Journal for studies & Researches
مجلد 01 عدد 02 سنة 2019
EISSN ..... ISSN 2710-8538

طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة

The newsilk road and the inclusion of Algéria inthe initiative

د. بن جدو محمد الشريف

كلية الطب / جامعة الجزائر

Midoumohammed333@gmail.com

الملخص:

تطمح الصين لبعث مشروع "طريق الحرير القديم" منذ 2013، لأهميته الاقتصادية والسياسية، والثقافية. راود هذا المشروع الدول الطموحة لقيادة النظام العالمي، ليتحول بعد سنوات قليلة إلى هجوم صيني ناعم يسعى لبناءنظام عالمي متعدد الأقطاب.يعتبرانضمام الجزائرإلى مبادرة طريق الحرير مرحلةً متقدمة في مسار طويل من العلاقات التاريخيةمع الصين، تطورت لتصبح محورا رئيسيا في إدارة الجزائر لمصالحها وسياستها، في ظل وضع دولي ديناميكي. فهل انضمام الجزائر إلى مبادرة طريق الحرير الجديد ستجعل منها شريكا حقيقيا؟

إن المعضلات الخارجية والتركيبة الداخلية للجزائر تعتبر تحديا حقيقية أمام العنصر البشري الجزائري وقدراته الاستراتيجية على إدارة اللعبة.تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بدراسة الظواهر والعلاقات ودمج المعلومات والبيانات ووصفها ثم تحليلها، واقتراح الحلول المناسبة للإشكاليات الموجودة.

الكلمات المفتاحية: طريق الحرير، الجزائر، شراكة، الصين، المصالح

I. مبادرة طريق الحرير الجديد:

1- التسمية والخلفية التاريخية:

أطلق الرئيس الصيني مبادرة طريق الحرير الجديد في زيارته إلى قرغيزستان سنة 2013، من أجل بناء مشترك لطريق الحرير الجديد، تحت عنوان (حزام واحد وطريق واحد)، والطريق يُقصد به المسار البري، أمّا الحزام فهو المسار البحري، ليصبح هذا المشروع الطموح أحد العوامل الأساسية التي توجّه السياسة الخارجية الصينية بعد أن أُدرج رسميا في برنامج الحكومة الصينية في 2014.

سُمي طريق الحرير نسبة إلى كميات الحرير الكبيرة التي كانت تصدّرها الصين إلى الدول الغربية، حيث كانت الوحيدة التي تمتلك تكنلوجيا هذه الصناعة النسيجية، وظلت المورّد الوحيد لمادة الحرير حتى القرن السادس ميلادي. كانت هذه التجارة مصحوبة بتصدير الثقافة الصينية من لغة ولباس وتقاليد، كما أصبح الطريق مسلكا للقوافل وسبيلا للتجارة بين الأمم، بل انتقلت عبره الديانات كالبوذية والإسلام، والاختراعات البشرية كالبارود والورق والحبر.

استعمل العرب قديما موانئ الخليج العربي وسواحل اليمن ليسافروا بسفنهم إلى جنوب وغرب الهند، وهناك كانوا يتبادلون التجارة مع الصينيين، أو سافروا عبر الطرق البرية في بلاد فارس والعراق، مما جعل التجارة تزدهر لتساهم في ثراء العرب، حتى تحوّل الأمرلأحد الأسباب الرئيسية في الصراع العربي الفارسي آنذاك، مما ولّد بعض الانكماش الاقتصادي في المبادلات التجارية نتيجة التضييق الفارسي. حاول الرومان فيما بعد إنعاش تجارتهم عن طريق تقوية الملاحة الرومانية ببناء أكبر عدد ممكن من السفن، من أجل القضاء على الوساطة التجارية العربية. أما في العهد البيزنطي فقد كان الطريق سببا رئيسيا في تشكيل تحالفات وتحالفات مضادة على شكل مصالح متبادلة، كتحالف الساسانيين والأحباش من أجل سيطرة الأحباش على اليمن والإشراف على مضيق باب المندب الاستراتيجي الرابط بين آسيا وأفريقيا، مما دفع البيزنطيين إلى ارسال وفد إلى الأحباش يطلبون سلعة الصين من الهند مباشرة لبيعها لهم، وقد وافق الأحباش على العرض.استمر العرب والفرس في استعمال الطريق البري لفك الخناق على تجارتهم، بل إن الطريق البحري دفع الساسانيين إلى تسيير جيش كامل إلى اليمن لطرد الأحباش وقد نجحوا في ذلك، وهذا يوضح جيدا بأن طريق الحرير القديم قد كان عاملا أساسيا في إدارة السياسة الخارجية للدول، خاصة آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

في العهد الإسلامي أصبحت المنطقة تحت سلطة واحدة تقريبا، وأصبح التعامل بين الصين والكتلة الاقتصادية الجديدة جيدا، بحيث تطورت التجارة بشكل ملفت

للانتباه، بل صحبه تبادل كبير للاختراعات والتكنولوجيات كصناعة الورق والحبر، ناهيك عن انتقال رسالة الإسلام إلى شعوب الشرق.

مع انطلاق الحروب المغولية الإسلامية بدأ طريق الحرير يندثر شيئا فشيئا، لكن رغم ذلك بقيت منطقتا آسيا الوسطى والشرق الأوسط مركزيتان، وهذا يفسر الصراع الطاحن بين الروس والانجليز في القرن 19م فيما بعد، والذي دارت رحاه على الخطوط والطرق البرية في آسيا الوسطى، وسميت آنذاك باللعبة الكبرى (the GreatGame)، ثم مشروع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي أنشأ "سكة حديد الحجاز"، وينطلق من إسطنبول إلى الشام ثم إلى الحجاز، رابطا إياه بخط "برلين-إسطنبول". ورغم البُعد الديني للمشروع المتمثل في نقل الحجيج إلى مكة والمدينة المنورة عبر الخط، إلا أنه حمل بُعدا سياسيا، اقتصاديا وعسكريا،حيث وفر وسيلة أسرع لنقل الأشخاص والقوات، وبنية تحتية جديدة للمنطقة، مما سمح بظهور حركة تجارية نشيطة في الحجاز وفي المدن المحيطة بالخط، كما زاد سيطرة وتأثير الدولة العثمانية على منطقة سيناء من أجل إشراف أقرب على خليج العقبة وتضييق أكثر على الإنجليز الذين سيطروا على الحزام البحري لطريق الحرير. دمّر الانجليز هذا المشروع في الحرب العالمية الأولى، ليحاول الرئيس الصيني الأسبق "لي-بنغ" الحديث عنه في أحد جولاته لآسيا الوسطى في 1994، وكذلك رئيس الوزراء الياباني "هاشيموتو" في 1997 لتعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى،وقد اقترحت الهند مشروع (ممر المواصلات شمال-جنوب) سنة 2002 ليربطها مع روسيا عن طريق آسيا الوسطى. في سنة 2009 اقترح الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة تحت عنوان (برنامج طريق الحرير الجديد) من أجل نقل الغاز الطبيعي،بهدفإيجاد بدائل جديدةللغاز الروسي، وفي سنة 2011 اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع (خط طريق الحرير الحديدي)، وهو مشروع السلطان عبد الحميد الثاني لكن بين أفغانستان وآسيا الوسطى، خاصة بعد تواجدها هناك –أفغانستان-. من هذا السرد التاريخي نلاحظ أن هناك محاولات عديدة لبعث هذا الطريق من جديد بمشاريع مختلفة، خاصة من الدول والتكتلات الطموحة، وذلك عبر منطقة مركزية تمثلت في آسيا الوسطى وأجزاء من الشرق الأوسط والقوقاز.

2- مستويات المشروع وحدوده:

هناك 03 مناطق أساسية لطريق الحرير:

- المناطق المركزية: الصين – روسيا – الدول الخمسة لآسيا الوسطى.

- المناطق المحاذية: الأعضاء الدائمين والمراقبين في منطقة شنغهاي، الهند، باكستان، إيران، منغوليا، أفغانستان، روسيا البيضاء، أوكرانيا، مولدافيا، أرمينيا.
- المناطق التشعبية: الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كوريا الجنوبية.

هذا التقسيم يجعلنا نستنتج أن الجزائر تقع ضمن المناطق التشعبية في الاستراتيجية الصينية، أي في نفس دائرة الاتحاد الأوروبي واليابان. ويقسم الطريق الحرير إلى 08 طرق رئيسية، 06 برية و02 بحرية[1]:

- ❖ الطريق البري أقصى الشمال: الصين – منغوليا –شرق روسيا [له دور في الأمن القومي والطاقة]
- ❖ الطريق البري الشمالي: من الصين –كازاخستان – روسيا– بلاروسيا– أوروبا (بولندا). [له دور لوجيستي].
- ❖ الطريق البري الوسطي: من الصين – آسيا الوسطى –غرب آسيا (إيران)– شبه جزيرة العرب وتركيا– أوروبا والبحر المتوسط.
- ❖ الطريق الاقتصادي: الصين-الهندالصينية-ماليزيا-سنغافورة-إندونيسيا.
- ❖ الطريق الاقتصادي: الصين–الباكستان [له دور نقل البترول والمحروقات].
- ❖ الطريق الاقتصادي: الصين-بنغلادش-الهند–ميانمار[له دور بالتبادل التجاري]
- ❖ الطريق البحري الغربي: من بحر الصين – المحيط الهندي – بحر العرب – البحر الأحمر – البحر المتوسط.
- ❖ الطريق البحري الجنوبي: من بحر الصين الجنوبي –جنوب المحيط الهادئ.

إن الطريق البري قد سمح للشركات الصينية بتقليص مدة شحن السلع إلى أوروبا بشكل كبير جدا، فشركةGOINDA التي تنتج كمبيوتراتACER تنقل شحناتها من مدينة "تشونغتشنغ" 2000 كلم على اليابسة للوصول إلى الساحل الشرقي للصين، ثم تمضي 08 أسابيع عبر الطريق البحري الغربي نحو أوروبا (مثلا ألمانيا)، بينما تصل عبر الطريق البري الوسطي في 12 يوما فقط، وهو اختصار كبير للوقت ومضاعفة كبيرة للديناميكية الاقتصادية، وتخفيف من حدة التوتر بين الصين وجيرانها (تايوان – اليابان ..الخ) في بحر الصين.

3- وسائله وشركاؤه:

أقامت الصين اتفاقيات مع 52 دولة في إطار المشروع، عن طريق فتح البنك الآسيوي للاستثمار والبنية التحتية، حيث رصدت مبلغ 50 مليار دولار، ليصل 100 مليار

دولار في 2014، حتى يكون دعما ماليا لـ 1000 مشروع اقتصادي، كما سيسمح باستخدام الاحتياطي الاستراتيجي الصيني من العملة، ويقَدَمَ في شكل قروض تنفذه وتنجزه الشركات الصينية، وبذلك سيسمح بـ:

- ❖ زيادة التبادل التجاري بين الدول، وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- ❖ تقوية الصداقات وتفعيل التبادل الثقافي.
- ❖ بناء مرافق اتصال وبنى تحتية جديدة.
- ❖ تبادل التكنلوجيا والخبرات والبحث العلمي.
- ❖ تعزيز العملة الصينية وتصدير فائض النقد نحو الخارج.

أمضت الدولة الجزائرية اتفاقيات عديدة من أجل تعزيز التعاون مع الصين، خاصة في مجال البنى التحتية والنقل، ناهيك عن مجالات أخرى (دبلوماسية، عسكرية، ثقافية)، وهذا الأمر يجعلنا مضطرين أن نفهم جيدا هذا الانضمام في سياق تاريخ كبير من العلاقات الجزائرية الصينية الجيدة.

II. تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية:

1- خلال الحرب الباردة:

لم تبدأ العلاقات الصينية الجزائرية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان أول تواصل في شهر أفريل 1955 بمؤتمر باندونغ، حضرته جبهة التحرير الوطني الجزائرية كملاحظ، ليؤسس هذا المؤتمر الأرضية الأولية لحركة عدم الانحياز، حيث لعبت مبادئه دورا هاما في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية والصينية فيما بعد، وأهمها:

- احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها.
- احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها.
- الحل السلمي لجميع الصراعات.

اعترفت دولة الصين الشعبية بتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1958/9/22م، لتكون أول دولة غير عربية تؤيد حق الشعب الجزائري في الحرية، ليقدّم بعد ذلك رئيس الوزراء الصيني "تشوانلاي" حوارا خاصا مع جريدة المجاهد الجزائرية. بل إن الرئيس الصيني "ماو تسي تونغ" أرسل برقية تهنئة إلى الرئيس الجزائري فرحات عباس، وصرّح في أحد خطاباته (إن ريح الشرق ستنتصر على ريح الغرب، وإني على يقين أن إخواننا الجزائريين سيحصلون قريبا على حريتهم)، مما أثار ضجة كبيرة في الأوساط الدبلوماسية العالمية،ودعمت الجزائر بـ 2 مليون

فرنك فرنسي 1959، قروضا تسدد بعد الاستقلال، كما أرسلت تقنيين لجيش الحدود واستقبلت 200 جزائري لدورات تدريبية [2].

لقد كان الدعم الصيني للجزائر يصب في حربها ضد الامبريالية الغربية والاستعمار القديم. بعد الاستقلال في جويلية 1962، أرسلت الصين برقيات تهنئة بالاستقلال، ثم أرسلت في 1963 أول بعثة طبية تلتها فيما بعد 21 فريقا طبيا في السنوات المقبلة. في عهد الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين عملت الدولتان بشكل فعال ومتكامل في منظمة عدم الانحياز، حيث تواصل الدعم الدبلوماسي في وجه الديمقراطيات الصناعية أو الامبريالية الغربية وفي القضايا الإقليمية، كالموقف الجزائري في سبعينات القرن الماضي حين قدمت مع دولة ألبانيا مقترحات حاسمة لتسليم الصين مقعدها الشرعي في المنظمة الأممية في مواجهة انفصالية تايوان، بالإضافة إلى الشق الاقتصادي الذي تمثل في انشاء مصانع جزائرية ساهم في إنجازها خبراء صينيون وانطلاق أول مشروع للمقاولات الصينية في 1979.

إن الحرب الباردة جعلت الحدود الجيواستراتيجيةفي العالم جامدة، تأخذ بُعدا أيديولوجيا أكثر من كونه براغماتيا، تمثلت في تبني الرؤية الاشتراكية في الإدارة والتصدي للإمبريالية الغربية، ودعم حركات التحرر في العالم. كما يجب ملاحظة التنافس الصيني الروسي الذي كان له أثر في محاولات تصدير أيديولوجيا واحدة لكن ذات شكلين مختلفين، في إدراك وتأويل المفاهيم الماركسية من جهة، وفي استراتيجيات التوسع للبحث عن مناطق نفوذ جديدة من جهة أخرى، لتكون الجزائر أحد هذه الأهداف.

شهدت العشرية الأخيرة من الحرب الباردة تغيرات عميقة في الرؤية الصينية خاصة من الناحية الاقتصادية والسياسية، وتوجه الدولة الصينية نحو إصلاحات كبيرة وشاملة، ناهيك عن بداية تذبذب الوضع الداخلي الجزائري نتيجة عوامل كثيرة وظهور حركات اجتماعية قوية تطالب بالإصلاح الشامل مثل مظاهرات 5 أكتوبر 1988.

2- بعد الحرب الباردة

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه،ثم انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تحولات عميقة في العلاقات الدولية وتركيبة المصالح والأحلاف، حيث فقدت البنية الدولية جمودها الذي فرضته الحرب بين المعسكرين الشرقي والغربي لتصبح أكثر ديناميكية، واعتمدت على مبدأ المصالح المشتركة بين اللاعبين الدوليين من جهة، كما خلقت مساحات فراغ جيوسياسية كبيرة خسرها المعسكر الشرقي، والجزائر ضمن هذا السياق أيضا، لتجد نفسها في بداية التسعينات أمام تحولات كبيرة تمثلت في:

- انهيار الحليف الاستراتيجي للجزائر خاصة دبلوماسيا وعسكريا (الاتحاد السوفياتي).
- انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، في وقت اعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مداخيل المحروقات.
- احتجاجات شعبية أدت إلى مراجعة الخيارات الأساسية في منظومة الحكم وفتح المجال أمام التعددية.
- تصاعد الخطاب الراديكالي وتوقيف المسار الانتخابي بانقلاب عسكري في 1992.

أدت هذه العوامل إلى تململ الوضع الداخلي الجزائري، ودخول البلاد في حرب ضد الإرهاب، وطغيان المقاربة الأمنية في إدارة الوضع الداخلي والخارجي للبلاد، وغياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المحفز، مما انعكس بشكل واضح على العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر. وقد مرت العلاقات الثنائية ب 03 مراحل:

أ- **المرحلة الأولى (1990 – 1999):** شهدت هذه الفترة من العلاقات الثنائية بين البلدين ضعفا واضحا، إذ قامت الصين بإطلاق مشروعها للإصلاح الشامل، مع تطوير رؤية خاصة بالاشتراكية الصينية، ووضع أهداف واضحةفي الإصلاح السياسي والاقتصادي، ثم الصمود عقدا كاملا حتى تظهر أولى ثمار هذه الإصلاحات، وذلك عن طريق اتباع نهج الإصلاح-الانفتاح في تطوير الاشتراكية والماركسية الصينية، قابلها في الجانب الجزائري انتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية والإعلامية، والتحول نحو اقتصاد السوق بعد أن كان ريعيا، لكن الوضع الداخلي للبلاد دخل نفق الفوضى بعد تعميق الخطاب الديني، التاريخي والانتمائي، وتعبئة الجماهير لمواجهة رواسب النظام القديم، وانتهى بإيقاف المسار الانتخابي. أثرت هذه الظروف في مستوى التبادل بين البلدين، لكنه لم يمنع من وجود حد أدنى من العلاقات الطيبة كتوقيع اتفاقية (التشاور الدوري السياسي بين البلدين) بين وزارات الخارجية في أفريل 1997.

ب-**المرحلة الثانية (2000-2013):**شهدت العلاقات بين البلدين انتعاشا كبيرا في جميع المجالات، خاصة بعد برنامج المصالحة الوطنية في الجزائر، حيث بدأت بزيارات متبادلة بين رؤساء الدولتين، كزيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للصين في 2000،وزيارة الرئيس الصيني "هو جين تاو" للجزائر في 2004، وحضور الرئيس الجزائري لقمة بكين للمنتدى الافريقي في 2006 موقعا عدة اتفاقيات تعاون، وحضور افتتاح الألعاب الأولمبية في الصين 2008.انتهج

البلدان تعاونا جديدا وفق المحور (جنوب –جنوب)، مركزان على مكافحة الإرهاب وحفظ السلام في العالم، مع التأكيد على مبدأ رفض التدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى، ناهيك عن الدعم المتبادل في المواقف والمحافل الدولية، كالتجاوب الإيجابي للصين مع المشاريع العربية التي قدمتها الجزائر في 2004-2005 خلال عضويتها في مجلس الأمن.

أما في الشق الاقتصادي، فقد كان التبادل التجاري محتشما بين البلدين سنة 2000 بـ 198.85 مليون دولار، ليصل إلى 659.97 مليون دولار في 2003أي حوالي 2.5 ضعفا، منها 568.08 مليون دولار صادرات صينية أي 86.07% من حجم المبادلات، وهذا يوضح ضعف دور الفاعل الجزائري داخل هذه الشراكة. ارتفع حجم المبادلات التجارية إلى 6.4 مليار دولار في 2011 و3.3 مليار دولار في الربع الأول من 2012، أي زيادة ب 37.4%، لتصبح الصين أول مستثمر في الجزائر سنة 2013[3]، بعد إزاحة فرنسا من الصدارة وتتحول إلى المرتبة الثانية، وهذا الأمر يعتبر نقطة تحول مهمة في العلاقات الجزائرية بالخارج. أما في مجال المقاولات فقدنالت الصين كثيرا من الصفقات الجزائرية بسبب تقديمها لعروض خيالية تنافسية، وتوفير يد عاملة صينية رخيصة مقابل غياب يد عاملة جزائرية مؤهلة، ومن هذه المشاريع الكبرى: مشروع البرنامج السكني بالإيجار والطريق السيار شرق-غرب. بلغ استثمارها حوالي 14 مليار دولار في مجال البناء من (2005-2013)، لتصبح الجزائر ثاني سوق افريقية لشركات المقاولة الصينية بعد نيجيريا. في مجال المحروقات وقعت الشركة الصينية سينوبك سنة 2002 على عقد تطوير حقل زارزايتين في الصحراء، وبناء حقل لتكرير البترول في أدرار.كانت هذه العلاقات التجارية ضمن ميزان تجاري جزائري موجب، ويرجع ذلك: لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من جهة، واعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات بنسبة 96.09% في السداسي الأول من سنة 2013، وذلك حسب الاحصائيات التجارة الخارجية[4].

في الشق الثقافي وقعت الدولتان أكثر من 20 اتفاقية تعاون، للتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام والرياضة، حيث كانت معارض ثقافية مختلفة حضرها البلدان، كالمعرض الصيني لفن الأوبرا ببكين في 2001، ثم معرض التصوير الفوتوغرافي 2003، ناهيك عن البعثات الطبية الصينية للجزائر، وفي شهر أوت 2002 وقع البلدان (البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية).

شهدت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة تقدما إيجابيا واتخذت منحى تصاعديا، خاصة في الجانب السياسي والاقتصادي، حيث أصبحت تتسم

بالبراغماتية أكثر فأكثر، لكن الطرف الجزائري كان شريكا ضعيفا في حجم التبادلات وقوة التأثير، رغم فتح سوقه للشريك الصيني مما أدى إلى إزاحة الهيمنة الفرنسية بالتدريج.

ت-**المرحلة الثالثة (2014-2019):** شهدت هذه المرحلة ارتقاء العلاقات الجزائرية الصينية بشكل تدريجي إلى تحالف استراتيجي، حيث كان توافق كبير في الملفات السياسية وتناغم واضح في المواقف الدبلوماسية إزاء الأزمات الدولية خاصة في المنطقة العربية، مثل مكافحة الإرهاب كوجود داعش في الشام والعراق، والالتزام بمبدأ عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، خاصة موقفهما الواضح من الأزمة السورية والنظام السوري، والالتزام بمبدأ الحوار في حل النزاعات وهذا ينطبق على الأزمة الليبية. بقيت العلاقات في تطور مستمر إلى غاية انضمام الجزائر الى مبادرة طريق الحرير الجديد في 2019، حيث زاد التنسيق بين البلدين وظهور مفهوم التوأمة الثنائية، كتوأمة الصداقة بين ولاية بومرداس ومقاطعة هاينان الصينية في 2019، ناهيك عن المشاورات التي جمعت رئيس البرلمان الجزائري والسفير الصيني 2019.

في 2013 أصبحت الصين أكبر مستثمربالجزائر،وحجم تبادلات تجارية وصل 8.31 مليار دولار، ليرتفع إلى 9.1 مليار دولار سنة 2018. أما في مجال المقاولات فقد انتزعت الصين صفقات كبيرة في الجزائر مثل مشروع المسجد الكبير بالجزائر العاصمة، ثم إمضاء التحالف في مبادرة الحرير، لينطلق العمل بين البلدين في مجال المحروقات كتوسيع الميناء البترولي بسكيكدة 2019 تشرف عليه شركة CHEC، لبناء رصيف للغاز المميع، ناهيك عن بناء ميناء دولي ضخم في مدينة شرشال ومنشآت بحرية أخرى، وفي مجال استخراج المعادن أقام البلدين مشروعا عملاقا لاستخراج الفوسفات في ولاية تبسة وتمويل الشركات المشرفة والعاملة بنسبة تصل 80%من بنوك صينية، ناهيك عن مشروع لصناعة وتركيب عربات القطارات، وخطوط السكة الحديدية. وهذه الشراكة الاقتصادية جاءت بعد عجز واضح للميزان التجاري الجزائري سنة 2015-2016، بسبب تدني أسعار البترول وتراجع الصادرات النفطية، مما جعل قيمة الدينار الجزائري تنخفض، وأدى إلى إلغاء القروض الاستهلاكية وكثير من التسهيلات في التمويل، مما دفع الدولة الجزائرية للعمل بشكل حثيث لتنويع الاقتصاد وزيادة مداخيل الثروة خارج المحروقات، وهذا يفسر كثيرا تحول الشراكةإلى تحالف اقتصادي. كما نلاحظ أن أهم زبون للجزائر هو الاتحاد الأوروبي بـ 22.976 مليار دولار سنة 2015، و16.739 مليار دولار سنة 2016، وواردات تقدر 25.485 مليار دولار(2015)

و17.922 مليار دولار (2016)[5]، لتكون إيطاليا أول زبون أوروبي بمبيعات خارجية قدرت 16.55% سنة 2015 من اجمالي الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد. بالمقابل نجد أن الصادرات الجزائرية لدول آسيا [منها الصين]تمثل 2.4 مليار دولار في 2015، و2.33 مليار دولار -2016، مقابل واردات 11.8 مليار دولار سنة 2015، و11.6 مليارد‌ولار سنة 2016.

الملاحظ لهذه الأرقام الاقتصاديةيجد أن العلاقات ذات المحور (شمال-جنوب) أكثر قوة من المحور (جنوب-جنوب) بشكل عام، ناهيك عن تباطئ الاقتصاد بشكل ملفت للانتباه بين 2015 و2016، مع وجود فارق بين الصادرات والواردات في العلاقات ذات المحور (جنوب-جنوب) أي بين الجزائر والصين مثلا مما يجعل الشراكة مختلة.

لم تنحصر العلاقات الاستراتيجية بين البلدين على المستويين السياسي والاقتصادي، ولكن توسعت لتشمل مجالات أخرى، فقد استمرت الصين في ارسال البعثات الطبية للجزائر، وجدير بالذكر أنها أرسلت 26 فريقا طبيا من 1962 إلى 2019، أي بمعدل بعثة واحدة كل سنتين، وهو معدل عال جدا، ساهم فيها 3400 طبيب صيني عالجوا خلال 57 سنة ما يقارب 23.7 مليون جزائري وميلاد 1.7 مليون شخص، آخر بعثة صينية كانت في أفريل 2019 بولاية عين الدفلى، لكن لا يوجد مساهمة جزائرية ببعثات طبية إلى الصين في هذا الإطار، بالمقابل استدعاء الصين كضيف شرف في المعرض الدولي للكتاب في أكتوبر 2018، ليتم التعريف بمشروع طريق الحرير. بالإضافة الى امضاء اتفاقيات تعاون في مجال الإعلام والاتصال ناهيك عن اتفاقيات للتعاون في مجال السياحة والصناعة التقليدية 2019، عن طريق تسهيل القنصليات الجزائرية بالصين للتنقلات السياحية الصينية، وتبادل الخبرات في مجال التسيير والإدارة الفندقية والرسكلة والاستثمار السياحي، وتنظيم رحلات سياحية استكشافية بين البلدين.

في الجانب العسكري في شهر أوت 2015 أطلقت الشركة الصينية لبناء السفن أول طراد $C_{28}A$ لصالح البحرية الجزائرية، وتوقيع صفقة مع الشركة لتزويدها بطرادات من نفس الطراز، وتسلمته في منتصف 2015، ثم التزودبسونار صيني ورادار استطلاع وآخر للملاحة. استوردت الجزائر من الصين راجمات متعددة الصواريخ SR_5، لها قذائف 122 ملم، 220 ملم. وفيها حاويتين للصواريخ، في كل واحدة 20 صاروخا من انتاج شركة NORINCO، وصواريخ عن طريق GPS بمدى 40 كلم ودقة 25 م، ناهيك

عن إطلاق أول قمر صناعي موجه للاتصالاتالسلكية ولا سلكية والانترنت، من قاعدة صينية وسمي (كوم سات).

إن تطور العلاقات بين الجزائر والصين أخذ منحى تصاعديا ومقاربة براغماتية، لتتحول إلى تحالف استراتيجي ضمن مشروع عالمي، وهذا يجعلنا نتسأل عن قدرة الجزائر أن تكون شريكا حقيقيا في هذا التحالف.

III. المعايير الأساسية لتقييم الشراكة الحقيقية:

في دراستنا للشراكة الحقيقية بين الجزائر والصين ضمنمبادرة طريق الحرير الجديد، سنعتمد على معايير القوة والتأثير التي تجعل من الجزائر قادرة على التفاوض أكثر لزيادة تأثيرها ومكاسبها ضمن هذه الشراكة، وقدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة في أقل وقت ممكن، خاصة في إطار تقسيم عالمي اعتمد على وجود دول عظمى، كبرى، إقليمية وصغرى. حيث تلعب العناصر الثابتة والمتغيرة دورا هاما ورئيسيا في تحديد نقاط قوة وضعف الجزائر، وذلك وفق المعادلة التالية:

القوة = [العناصر الثابتة + العناصر المتغيرة] * [العنصرالبشري]

= [(التاريخ + الجغرافيا + الثقافة + الديموغرافيا) + (القدرات التكنلوجية + القدرات العسكرية + القدرات اقتصادية)] * [الذهنية الاستراتيجي + التخطيط الاستراتيجي + الإرادة السياسية].[6]

تعتبر هذه العناصر محددات أساسية لقياس قوة الدولة ومدى قدرتها على استعمالها في بناء شراكة حقيقية وكيفية تفعيلها في إطار مبادرة طريق الحرير. وهذا يعتمد على وصف هذه العناصر وتحليلها بشكل صحيح لتصبح لتصبح نقطة قوة واقتراح ثم توصيات لتحقق المطلوب.

IV. تحليل العناصر الثابتة لنقاط القوة في الجزائر:

I. الجغرافيا:

تبلغ مساحة الجزائر 2.381741 كلم^{2}وهي من الدول الكبيرة جدا، بشريط ساحلي طوله 1644 كلم، وحدود أرضية 6343 كلم. تحيط بها 7 دول، أطول شريط حدودي مع الجارة المغرب غربا قدره 1601 كلم، ثم مالي جنوبا 1376 كلم، ثم 956 كلم مع تونس شرقا. تملك مناخا متنوعا: متوسطي شمالا، قاري في الهضاب، وصحراوي جنوبا. القسم الشمالي ضيق بسبب جبال الأطلس التلي، ثم الهضاب تمتد من الأطلس التلي إلى الأطلس الصحراوي، وبعد الاطلس الصحراوي توجد الصحراء جنوبابنسبة

84% من المساحة. شمال الصحراء فيه واحات،أما جنوبها يوجد فيها جبال الهقار. تملك الجزائر موارد طبيعية كبيرة من المعادن والمحروقاتمما يجعلهارائدة في تصدير الغاز والبترول، ناهيك عن مساحات زراعية كبيرة خاصة في الساحل والهضاب، رغم أن التجارب الناجحة في واد سوف وتمنراست تعتبر فرصا جديدة يمكن من خلالها إعادة دراسة وتحليل المساحات الزراعية الممكنة في البلاد. رغم أن جغرافيا البلاد ثابتة إلا أن الدور الجيواستراتيجي يحتاج تحليلا دائما، يتماشى مع التوازنات الدولية الديناميكية. وهذا يعتمد على ذهنية استراتيجية يمكنها استعمال المميزات القوية للجغرافيا في زيادة تأثيرها في العلاقات والأحلاف.

تملك الجزائر عمقا جيواقتصاديا وجيوسياسيا جيدا يتمثل في صحرائها، لكنها تعاني من عدم التجانس السكاني، حيث يتركز أغلب السكان في المناطق الشمالية مما يجعل عملية متابعة حدودها الواسعة أمرا صعبا، ويحتاج استراتيجية بناء حقيقية. تعتبرالجزائر منطقة مرور إلى العمق الافريقي، وفق الخط شمال – جنوب والعكس، ومنطقة اتصال ضمن وحدة جغرافية وثقافيةهي المغرب العربي ومنطقة الساحل، وتملك واجهة بحرية واحدة مع البحر الأبيض المتوسط في ضفته الجنوبية الغربية، وهذا يجعل منها مناسبة جدا للترانزيت خاصة مع الدول التي لا تملك حدودا مع المتوسط كموريتانيا والنيجر والمالي.

كانت الجزائر على مر التاريخ مكانا لانتقال الشعوب ذات الرصيد الحضاري الكبير، فتجار العالم القديم الفينيقيون قد عانوا بطئ السفن،لذلك استعملوا مبدأ الاسكالescale ببناء محطات كل 30 كلم، للتزود بالمؤن ولراحة الطواقم.فبنوا قرطاجة في القرن 6 ق.م التي سيطرت على غرب المتوسط، وأسست مدينة عنابة كمركز للمراقبة الإدارية، ثم سكيكدة لتصبح مصدرا لإنعاش التجارة في قسنطينة (نوميديا)، ناهيك عن جيجل وتيبازة وشرشال التي بُني فيها مينائين، أحدهما تجاري والآخر عسكري، ثم الجزائر العاصمة (إيكوزيم). استعملت هذه المراكز كنقطة انطلاق الى العمق الجزائري، حيث تطورت المصالح مع شعوب المنطقة لتصبح بالتدريج تكاملا حضاريا. كما استُعملت كقواعد انطلاق لتجارتهم نحو العالم في المحيط الأطلسي وأوروبا الغربية (بريطانيا).

قامت الإمبراطوريات اليونانية، الرومانية والبيزنطية بالسيطرة على الجزائر وبناء مستوطنات داخلية، في تبسة وباتنة وسطيف وقسنطينة، وهذا يرجع لوجود مساحات زراعية كبيرة خدمت الاقتصاد المركزي للإمبراطوريات حتى سُميت (سلّة الرومان للقمح). وفي العهد الإسلامي كانت الجزائر مكانا لانتقال الهجرات البشرية كهجرة بني هلال، وفق خط شرق–غرب والعكس، وأصبحت جزءا من وحدة جغرافية

سمحت لها لتكون الحديقة الخلفية للعالم الإسلامي في هجومه على أوروبا، وبقيت مدة 8 قرون قاعدة العمليات وخط العودة للفتوحات والجيوش الإسلامية، وأحيانا كانت الداعم الوحيد في التوغل داخل شبه الجزيرة الأيبيرية، وهذا ما يفسر وجودها كعامل مشترك بين دول كثيرة أخرى كدولة الموحدين والمرابطين والفاطميين. تعرضت الجزائر لكثير من هجمات الشمال الفرنسية والإسبانية، واحتلت كثيرا من المدن الساحلية. بانضمام الجزائر إلى الخلافة العثمانية وبنائها لقواعدَ بحريةقويةاستطاعت السيطرة على البحر المتوسط، حيث أحكمت قبضتها على مضيق جبل طارق من جهة، واستعملت قوتها البحرية لفرض تأثير قوي وحاسم على الخط شمال -جنوب، بحيث يمكنهاالتحكم في التنافس القائم بين الدول الأوروبية وتدافعهاللفوز بصفقات تجارية في الاتجاه شمال جنوب. إن الملفت للانتباه أن كل الامبراطوريات التي سيطرت على الجزائر في استعمارها أو امتدادها قد أصبحت أقوى قطب في السياسة العالمية، وبمجرد خسارتهاللجزائر بدأت الإمبراطورية تتراجع قوتها لينتهي بها الأمر نحو المركز.

سيطر الاستعمار الفرنسيعلى السواحل الجزائرية، ثم تغلغل نحو العمق، لكن المقاومة الجزائرية المتفرقة استنزفت الجيوش الفرنسية حيث استغرقت قرنا كاملا لتصل إلى حدود دولة مالي. وهذا يبين مدى قوة العمق الدفاعي الجزائري. استغل الاستعمار الجزائر كنقطة انطلاق أساسية للوصول إلى قلب افريقيا واستعمار 12 دولة أخرى، وبذلك تحولت فرنسا نحو العالمية بسيطرتها على دفتي البحر المتوسط. وفي الثورة التحريرية، تخلت فرنسا على 12 دولة لترمي بثقلها كاملا في الجزائر، لكن بمجرد خسارة الجزائر تحولت من دولة عظمى إلى دولة كبرى عالميا.

في الحرب الباردة استعملت الجزائر جغرافيتها من أجل بناء تأثير في افريقيا، عن طريق دعم حركات التحرر، ناهيك عن حرب الرمال مع المغرب الشقيق من أجل منطقة تندوف، وبداية الصراع حول الصحراء الغربية وحق شعبها في تقرير مصيره وهذا ما أدى إلى استعادة تأثيرها في حديقتها الخلفية.تعتبر الهجمات الإرهابية علىقاعدة تيقنتورينالنفطية سنة 2013 ضربة خطيرة جدا،حيث تمكنت جماعات مسلحة من ضرب العمق الاستراتيجي الجزائري، تبعه حرب فرنسية على الإرهاب شمال ماليانتهت بمحاصرة الخاصرة الجزائرية. ومن هذا التحليل ندرك أن الجزائر تملك قوة كامنة تتمثل في موقعها الاستراتيجي يمكّنها من لعب دور أساسي إقليميا ودوليا.

إنّ قوة الجزائر في تحالفها الاستراتيجي مع الصين ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد، يعتمد على قدرة استغلالهالخصائصها الجغرافية كنقاط قوة ضمن المشاريع المشتركة بين البلدين، وتفعيلها وفق رؤية كبيرة واستراتيجية شاملة، آخذين بعين

الاعتبار احتياجات الشريك الصيني من جهة، وتناقضات الوضع الدولي من جهة أخرى، فمشاريع البنية التحتية التي تربط السواحل الجزائرية بالعمق الصحراوي ضرورة قصوى وأولوية للدولة للجزائرية، خاصة الطرقات والسكك الحديدية والمدن الجديدة.هذا الأمر لا يمكن أن يكون إلا في إطار فهم جيد للعقبات التي تواجه الشريك الصيني، فنيجيريا تعتبر السوق الافريقية الأولى للشركات المقاولاتية الصينية، وتقطع هذه الأخيرة مسافات طويلة للوصول إلى نيجيريا، بينما يمكن أن توفر الجزائر طرقا برية مختصرة تزيد من الديناميكية الاقتصادية وتقلل من التكاليف وتشارك في نقل التكنلوجيا.كما يمثل هذا التحالف الجزائر الصيني وسيلة أخرى لتقليص دور التواجد الفرنسي، واستعادة حديقتها الخلفية اعتمادا على التناقضات الصينية الفرنسية.

يعتبر مشروع ميناء شرشال مشروعا حيويا وبعثا لمشروع تاريخي فينيقي يمكن أن يكون نقطة التقاء دولية، لكنه مجرد مثال لعدة مشاريع تاريخية يمكن بعثها على الساحل الجزائري بخطط مدروسة، تكون محطات تبادل تجارية دولية تسعى فيها الجزائر تنشيط دورها وفق الخط شرق-غرب وخط شمال-جنوب، مع الدول المجاورة لتخفيف حدة التوترات بخلق فرص جديدة من المصالح الاقتصادية خاصة على الحدود الشرقية. ناهيك عن استعادة دورها التاريخي في التأثير الإيجابي على الخط شمال جنوب، مما يسمح بخيارات أكبر للدبلوماسية الجزائرية يمكنها أن تجعل الجزائر شريكا قويا.

إن التحالف الصيني الجزائري، والصيني الروسي في مبادرة طريق الحرير الجديد، والتحالف العسكري الجزائري الروسي، يعتبر فرصة لتطويرتحالف دولي ثلاثي يمكنها تفعيل الدبلوماسية الجزائرية من جهة وتطوير القوة العسكرية والاقتصادية من جهة أخرى، وهذا مرتبط بمدى استثمار الجغرافيا كورقة قوية لهذاالتحالف داخل البحار الدافئة خاصة في الضفة الغربية للمتوسط، وفي ظل العقيدة الجزائرية الرافضة للقواعد العسكرية الأجنبية فسيكون هذا فرصة لنقل القدرات العسكرية الصينية والروسية إلى الجزائر انطلاقا من موقعها، كما يوفر قدرة أكبر للتفاوض في الشراكة الحقيقية. ويمكن أن نرى هذه الاستراتيجيةقد استعملتها تركيا مع المعسكر الغربي في الحرب الباردة، انطلاقا من موقعها الجغرافي لتكون لاعبا مؤثرا في حلف الناتو مثلا.

II. الثقافة:

تتمتع الجزائر بجغرافيا شهدت تراكما حضاريا كبيرا، فالتواجد البربري والفينيقي ساهمبشكل أساسيفي تركيبة المجتمع الجزائريوخاصة النفسية منها،ومنحها القدرة على مقاومة الاستعمار على مر العصور خاصة على خط شمال-جنوب. هذا الأمر كان

عاملا رئيسيا في بناء دبلوماسية جزائرية تدعم حركات التحرر في العالم وحق الشعوب الأخرى في الحرية، والذي يعتبرمبدأ مشتركابين الدبلوماسية الجزائرية والصينية. لكن التنوع الثقافي الداخلي تحول إلى أزمة هوية في ظل رؤية أحادية وغياب عقلية تركيبية في تحليل هذا التنوع بشكل مختلف،مما أوجد انكسارا دراماتيكيا في مسار الجزائر التاريخي حيث ظلت هويتها مقاومة لكنها تعاني مشكلات في الانفتاح.

إن الفتوحات الإسلامية والرصيد الحضاري الذي جاء من الشرق كان عاملا مؤثرا جدا في المنطقة، حيث لعبت الجزائر دور الوسيط الثقافي أكثر من دور المنتج، وساهمت في نقل هذا التراث في اتجاه العمق الافريقيوشبه الجزيرة الإيبيرية، وبناء دول قوية كالأندلس ساهمت بشكل كبير في الازدهار الإنساني، وأصبح ميراثها العلمي والفكري أرضية انطلاق للنهضة الأوروبية من جهة، وميراثا اجتماعيا وثقافياللتركيبة السكانية الجزائرية من جهة أخرى. إن اكتساب اللغة العربية وتطويرها في هذه المرحلة من التاريخ جعلت منطقة الشمال الغربي لأفريقيا كتلة واحدة في التاريخ والمصير المشترك، كما ساهمت في تحقيق قفزة عملاقة نتيجة الاكتشافات العلمية للحضارة الإسلامية،وظهور مؤسساتكبرى للبناء الثقافي، كجامعة سيدي التواتي ببجاية أو جامعة القيروان بتونسأومراكش بالمغرب.

كانت الجزائر مثالا يحتذى به في التعايش الثقافي خاصة في العهد العثماني، حيث جمعت بين المتناقضات الإثنية والدينية، ومثلت مكانا للتنوع الفقهي والتكامل الاجتماعي الذي ساهم في وحدة المنطقة، وهذا الرصيد يستحق البعث الجديد في أشكال مؤسسية وفق استراتيجيات شاملة ذات أبعاد متكاملة.بالإضافة لتحول الحركة الصوفية إلىظاهرة مثيرةفي المجتمع الجزائري، حيث زاد دورها الكبير منذ5 قرون، لتصبح محركا مؤثرا في العمق الافريقي ومقاوما ضد الاعتداء الخارجي الشمالي وضد الاستعمار الفرنسي، رغم قدرته أحيانا على تفريقها أواستعمالها في ظل عجزهاعن إيجاد اجاباتللتحديات المتجددةللإنسان الجزائري. فالطريقة التجانية مثلا انتشرت في التل والجنوب وغربا عن طريق الحركات التجارية، وأصبحت ذات نفوذ اقتصادي وثقافي كبير في السنيغال وغرب افريقيا، حيث تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا محوريا، وتعتبر قوة كامنة في الجزائر بوجود مركزهابعين ماضي.

تعتبر الخطوط الجيو ثقافية الجنوبية بما فيها من جماعات اثنية أحد الفرص والمخاطر التي تواجه الجزائر،فمنطقة الطوارق مثلا تعاني مخلفات الاستعمار القديم، حيث وجدت هذه القبائل نفسها امام واقع سياسي وأمني جديد فرّق وحدتها بين 5 دول في الصحراء الكبرى: الجزائر، ليبيا، نيجر، مالي وبوركينافاسو. أوجدت هذه الوضعية الجيو سياسية توترا في الجنوب، حيث تعرض رعايا جزائريون للاعتداء وأصبحت

هذه القبائل في صراع مع دولها، ناهيك عن جرائم التهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات، مما جعل التدخل الجزائري ضرورة، فحاولت دمج الطوارق الجزائريين في الحياة السياسية والعمل على تحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، ثم تحريك الدبلوماسية شمال مالي لاحتواء الخطربتولي دور الوسيط، إلا أن غياب استراتيجية شاملة تُتخَذ في سبيلها كل الوسائل حتى الثقافية منها، في ظل ضعف بنية الدولة داخل هذه المناطق، جعلت عملية الاستفادة والاحتواء أمرا صعبا. فتقاريرالأمم المتحدة تحصي مانسبته من33-63% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبرأسواق الأسلحة الخفيفة، وأن3% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائرعبرمالي والنيجر.(7)

إن توترات منطقة الساحل والصحراء الافريقية التي تؤثر في الجزائر واللاعبين الاقليمين والدوليين يمكن إرجاعها لعدة عوامل، فالتقاطعات غير المنسجمة بين الحدود القانونية للجزائر مع الخطوط الجيو ثقافية أحد أهم الأسباب، وفي غياب استراتيجيات بعيدة المدى، تصبح الصراعات الاثنية والمصالح الخارجية عواملا تقلّص دور الجزائر تدريجيا، هذا الوضع لا يساعد الجزائر أن تكون شريكا قويا ومؤثرا مع الصين، إذا لم تحسن استغلال هذه المكتسبات لصالحها، والانفتاح بشكل متكامل مع جارتها السبع.

يمكن لهذه القوة الكامنة أن تكون نقاط قوة للجزائر في شراكتها مع الصين، فقدرة الجزائر على الاستثمار من خلال اتفاقيات مشتركة سيفتح لها فرصا لتضطلع بدور كبير في أطر أكاديمية مؤسسية كتعليم المسلمين الصينيين الذين يتجاوز عددهم 55 مليون مسلم قواعد الفقه المالكي والإباضي، وأسس الإسلام الوسطي الذي يحقق مواطنة إيجابية، خاصة مع انتشار كبير للفكر التكفيري والإرهاب. ناهيك عن برامج مشتركة في تطوير ترجمات متبادلة للرصيد الثقافي الجزائري الصيني باللغتين،فاللغة الصينية تحتل المرتبة الثانية بعد الإنجليزية واللغة العربية في المرتبة الرابعة. إن قدرات الجزائر على بناء مؤسسات دائمة تعمل على نقل التراث الثقافي والتاريخ الجزائري على مر عصوره في معارض دولية مشتركة بين البلدين، واستغلال رصيدها الإنساني منذ العصر الحجري القديم إلى غاية القرن ال 21، انطلاقا من استثمارها في العنصر البشري القادر على الإبداع، ناهيك عن تطوير السياحة التاريخية التي تخدم هذا الهدف، سيجعل الجزائر شريكا قويا.

إن التراكم التاريخي جعل الجزائر تتمتع بآثار ومعالم حضارية كبيرة، يمكن استثمارها في السياحة الدينية، بالاستفادة من الطرق الصوفية وامكانيات تفعيلها في الحديقة الخلفية بشكل إيجابي يخدم الرؤية الاستراتيجية للدولة الجزائرية، وجعل

الحديقة الخلفية الجزائرية فرصة للتعاون الجزائري الصينيّ الاقتصادي حيث يسعى لتحقيق:

- بناء استقرار في المنطقة ببدائل اقتصادية شرعية عن تجارة المخدرات والأسلحة.
- تفعيل القدرات الثقافية لفتح آفاق جديدة، وجعلها المستفيد أساسا.
- تحقيق تأثير أكبر في الشراكة بين البلدين واستفادة أكثر.

كما تعتبر الجماعات الاثنية كالطوارق فرصة كبيرة للجزائر إذا استطاعت بناء استراتيجية شاملة ومشتركة معها، عن طريق توفير فرص جديدة لها داخل الجزائر، مقابل فتحها مساحات تأثير في الدول الأربعة الأخرى، وذلك وفق بناء مؤسسي وتكوين ثقافي يؤسس لاستقرار بعيد المدى، يفتح فرصا للجزائر في شراكتها الصينية وزيادة وتيرة الديناميكية التجارية في المنطقة.

يمكن للجزائر أن تكوّن تكاملا اقتصاديا أوليّا مع كل من تونس وليبيا، أو مع المغرب، أو مع النيجر ومالي، ومع الصحراء الغربية وموريتانيا، والدخول في شراكات رباعية مع الصين، بحيث تؤسس لأسواق ثلاثية وبنية مؤسسية قوية تصبح عاملا في استقرار المنطقة خاصة مع إرادات سياسية ذات شرعية شعبية، بحيث تحافظ الجزائر على دورها المركزي في بناء مصالح مشتركة ووحدة ثقافية من خلال التحالفات الثلاثية من جهة، ومنع التكتلات المضادة من جهةأخرى. هذه الوسيلة الإقليمية ستكون فعالة في الشراكة الجزائرية وستساعدها على لعب دور قوي جدا في الشراكة الصينية.

III. الديموغرافيا:

بلغ عدد سكان الجزائر 41.2 مليون نسمة سنة 2017، ويزيد بنسبة 2.15%سنويا أي ما يقارب 880 ألف نسمة سنويا. بلغ عدد السكان سنة 2015 حسب البنك الدولي 39.66 مليون نسمة. نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات تقدر بـ 11.7% أي ما يقارب4.64 مليون طفل، ونملك 11.423 مليون نسمة دون 15 سنة، أي رُبع الشعب الجزائري. تبلغ نسبة الناشطين في العمل (15-59 سنة) حوالي 62.5% من المجتمع 24.791 مليون نسمة. هذه الأرقام الرسمية توضح أن المجتمع الجزائري شاب في غالبيته، وهذا يعني أن الديناميكية عالية جدا،ويتمتعبقدرة عالية علىالتطور والتكيف، كما نلاحظ فيه تمردا على الأوضاع القائمة، فحراك 22 فيفري 2019 يبين أن الكتلة الشبابية الكبيرة تريد تعبيرا أكثر عن رأيها وتحسنا للوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومزيدامن الحريات والفرص.

يمكننا القول أن75%من الديموغرافيا الجزائرية لها قابلية الإنتاج، وهذا يعتبر نقطة قوة حقيقية يمكن استثمارها. كما لا ننسى دور الجامعة ومهمتها في صناعة النخبوالعقول المفكرة، ففي سنة 2017/2016 صرح الأمين العام لوزارة التربية والتعليم أن عدد التلاميذ المتمدرسين يبلغ 8.691.006 تلميذ في الأطوار الثلاثة، يؤطرهم 495 ألف أستاذ.الجامعة فيها 1.613 مليون طالب يؤطرهم 60 ألف أستاذ جامعي، وهو عدد يفوق 5 مرات سكان جزر الملديف، وأكثر من عدد سكان 68 دولة معترف بها.(8)

إن قوة الشريك الجزائري تعتمد على 3 عوامل رئيسية:

- قدرته على فهم الاحتياجات الملحةللشريك الصيني.
- قدرته على تأطير هذه الطاقة البشرية في أشكال فعالة وسريعة، واستثمارها في تقديم خدمات فعالة ضمنالشراكة (تكتيكيا).
- قدرته على رفع معيار التنمية البشرية في المجتمع، فترتيب مؤشر راس المال البشري سنة 2018 هو 93 عالميا (0.53)، مقابل الصين 46 عالميا (0.67)–استراتيجيا-.

إن قدرة الشريك الجزائريمرتبطة بمدى تفعيلهلمؤسساتالوطنية والخاصةبشكل أكثر انفتاحا. متنافسة فيما بينهما لزيادة الفعالية والتغذية الرجعية الإيجابية. مركزة بشكل أساسي على 02 تحديات أساسية:

- بناء تسيير إداري ومالي متطور، يتوافق مع أحسن الطرق العلمية في منهجيات الإدارة، آخذا بعين الاعتبار الخصائص الجزائرية النفسية والثقافية.
- إيجاد حلول حقيقية للوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار)، فتقرير 2016 لتنمية الإنسان، يشير أن الجزائريّ يواجه تحديات الوضع الاقتصادي بنسبة 76.9%، وتحديات الفساد الإداري والمالي بـ 14.9%، وهذا يحدد أهم المعوقات التي تمنع الكتلة الديناميكية في المجتمع من لعب دورها.

IV. تحليل العوامل المتغيرة للقوة الجزائرية:

1- القدرات الاقتصادية:

يعتبر مشروع طريق الحرير الجديد هجوما صينيا ناعما، وفرصة للجزائر لتنويع اقتصادها والتخلي عن الاقتصاد الريعي، خاصة مع التحديات التي يعيشهاسوق المحروقات، كانخفاض أسعار النفط ومشكلة نضوب احتياطيات الغاز والبترول. لكن الشراكة بين البلدين تعتمد بالدرجة الأولى على فهمنا للقدرات الاقتصادية الجزائرية خاصة، وتوظيفها بشكل فعال بحيث تحقق الأهداف الاستراتيجية.

تملك الجزائر رصيدا كبيرا من الموارد الطبيعية: 32 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة رقم 1، تنتج على مدى الفصول الأربعة بحيث لا تتوقف الدورة البيولوجية، وهي قادرة على إنتاج جودة عالية من الغذاء، وصحراء يمكن تحويلها إلى أراضي زراعية مثمرة جدا خاصة بعد نجاح تجربة وادي سوف وتمنراست. تملك الجزائر صحراء واسعة تتعرض ل 3000 ساعة شمسية سنويا، وهذا يعني طاقة يمكن أن تحوّل لكهرباء، وهناك الطاقة الفوتوفلوطية التي تحوّل ضوء الشمس إلى كهرباء كذلك، بحيث يمكن أن نوفر ما قيمته 60 مرة احتياجات قارة أوروبا وأكثر من 500 مرة احتياجات الجزائر. هناك الطاقة الرياحية في 8 مناطق شديدة الرياح كـ (أدرار/تيميمون/ عين صالح/ وهران وتيارت)، يمكنها توفير 3 ملايير يورو سنويا. وهناك المحروقات، والمعادن من فوسفات وذهب وزئبق. يمكن أن تجعل منا أحد أقطاب الطاقة في العالم.

تنعكس السياسات الحكومية في مجال الاقتصاد على مدى تطور الدخل القومي وأثره على الفرد، ولعل تحدي قياس قدرات الجزائر الاقتصادية لا يتعلق بمقدّراتها الطبيعية، وإنما البشرية، وكيفية استثمرها في شكل يخلق الثروة. فلو قمنا بمقارنة الصين والجزائر في مجال التنمية الإنسانية وعلاقتها بالدخل القومي للفرد سنويا، ضمن دراسة أجريت على 96 بلدا ناميا.وهذا الجدول مقتطف منها.[9].

	دليل التنمية البشرية		تراجع العجزفي دليل التنمية البشرية		متوسط النموالسنوي في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	
البلد	1990	2012	النسبة %	الترتيب	النسبة %	الترتيب
الجزائر	0.495	0.699	34.4	12	01	69
الصين	0.562	0.713	40.5	03	9.4	01

الجدول له علاقة بنمو الدخل القومي وأثره على الفرد، ودليل التنمية البشرية. حيث نجحت دول كثيرة وخاصة الجزائر والصين في أن يقلصوا خلال 22 سنة العجز في دليل التنمية البشرية، المرتكز على خدمات صحية وتعليم أحسن، وتحصين المجتمعات من المخاطر البيئية والاقتصادية، وتغذية أفضل. لكن الفرق الواضح بين البلدين هو ارتفاع الدخل القومي للفرد، حيث استطاعت الصين أن تكون الأولى من بين 96 دولة نامية بنسبة نمو 9.4%، بينما لم تستطع الجزائر زيادة دخل الفرد سوى 1% لتكون في المرتبة 69.

التقرير يوضح أن هناك مشكلة في الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية، حيث استطاعت تحقيق تنمية بشرية بحماية الطبقات الهشة والفقيرة، وتوفير خدمات صحية وتعليمية استنادا إلى مشاريع تؤطرها الدولة خاصة، لكن بالمقابل لم تحقق الرفاه للفرد

ولم تزد من دخله السنوي بشكل جيد على مدار 22 سنة. هذا الاستنتاج يقودنا لبحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار في الانسان (التنمية البشرية)، فالنمو الاقتصادي يجب أن يحقق ما يلي:

1- خدمات صحية عالية وتعليم جيد.
2- تأمين فرص للعمل اللائق.
3- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والافراط في استغلالها.
4- التوازن بين الجنسين.
5- تجنب تشريد المجتمعات.

لكن بالمقابل تعتمد التغذية الرجعية للفرد على دخل يحقق له رفاهية أكثر وفرصا أكبر. وهذا يعتمد على استراتيجية اقتصادية تتجنب:

1- نمو البطالة.
2- النمو المتوحش الذي لا يبني مساواة.
3- النمو الذي لا جذور له: حيث تُنقل نماذج من مكان آخر إلى البلاد دون مراعاة لأي فروق أو اختلافات.
4- نمو لا مستقبل له: يقوم على نماذج تستغل الموارد الطبيعية بشكل مفرط دون الاعتبار بالمستقبل.

إن المتأمل في واقع السياسات الاقتصادية الجزائرية يجدها تعمل جاهدة على بناء منظومة لا تراعي نقل النماذج بالشكل المطلوب، للعجز الواضح على فهم الإنسان الجزائري والاستثمار فيه، مقابل الاستمرار في عملية استنزاف الموارد الطبيعية، لاحتواء الاحتجاجات الاجتماعية من جهة،وحفاظا على مؤشرات التقارير الدولية من جهة أخرى، حيث تعمَد المؤسسات الحكومية على إنفاق الرّيع النفطي في فتح فرص عمل مقنعة. تصبح هذه الحلقة المفرغة في عملية دوران مستمر،ليزدادالشرخ الكبير بين النمو الاقتصادي الاستراتيجيوتراجع عجز التنمية البشرية.

لا يمكن للدولة الجزائرية أن تكون شريكا حقيقيا للعملاق الصيني بهذه المنهجية أو بمجرد تعديلات تكتيكية في نمط التسيير، ولكن باستراتيجيات حقيقية وتغيير عميق يمكنه أن يحقق تنوعا اقتصاديا، وشراكة مؤثرة. انطلاقا من:

1- بناء طبقة برجوازية جديدة: ونقصد بذلك طبقة من رواد الأعمال والمقاولين القادرين على الابداع في تلبية احتياجات السوق، دون إيعاز من الدولة، حيث تُعتمد معايير (الإبداع والمخاطرة، وحسن التسيير ونقل الخبرات) كأسس في تقديم التحفيزات. يساهم هؤلاء في بناء تنمية اقتصادية تدريجية تمهّد الطريق لتنمية شاملة، حيث توفر لهم منظومة قانونية ومالية محفزة، وقبل ذلك تكوينا كاملا في هذه المجالات. تكون أهدافهم الرئيسية هي:

- زيادة الثقافة الاستهلاكية الوطنية عند المجتمع، بحيث تتطور الهياكل والخدمات لتحقيق جودة أكبر ومنافسة أشرف وأشرس.
- هياكل وآليات إبداعية في علاقات الإنتاج والتسويق، حيث تراجع المناهج وطرق ابتكار أشكال جديدة أكثر سرعة وأقل تكلفة.

2- بناء مراكز جذب اقتصادية: إن دخول الجزائر في شراكة مباشرة مع العملاق الصيني، دون سوق قوية داخلية وإقليمية يعد خطرا، خاصة على الخط شرق-غرب، وفي العمق الجزائري والافريقي. هذا الأمر يهدد استقلالية الاقتصاد الوطني، وهو ضرورة ملحة لتطوير آليات جديدة تشكل هذه الأسواقيمكنها من استيعاب الإنتاج وتدويره، وإدارة الكتلة المالية وتحريك اليد العاملة.

3- تقديم تحفيزات أكبر لرجال الأعمال والرواد الجدد، وكذلك الموظفين داخل المؤسسات المؤثرة والاقتصادية، وحتى الخدماتية من صحة وتعليم، بحيث ترتبط التحفيزات بالجهد المبذول، فكلما زاد الجهد والإنتاجية زادت التحفيزات.

4- إعطاء حرية أكبر في الامتلاك وحفظ الحقوق، وتوفير حماية قانونية للمؤسسات مهما كان حجمها، حيث يصبح رائد الأعمال المبدع في أمان نفسي لأنه لن تتم سرقة انتاجه ومجهوده، ولن يتم ارهاقه بالضرائب، مما يقودنا إلى ضرورة وجود تعديلات قانونية ومالية (منها قانون الضرائب.)، وتفعيلها وفق استراتيجية شاملة ذات ابعاد سياسية وإعلامية وثقافية وتربوية.

5- تشجيع الابتكارات التكنلوجية والاستثمار في الموارد البشرية بخلق آليات جديدة من أجل تسهيل هذه العملية وتسويقها.

تكمن قدرات الجزائر الاقتصادية في مدى استثمارها في الانسان، وجعله قادرا على بناء مؤسسات ناجحة تقدم خدمات نافعة للمجتمع والعالم، حيث يكون أكثر انفتاحا. ناهيك عن توفير بيئة متكاملة يمكن أن تنشأ فيه هذه الطبقة، بالإضافة إلى الاستثمار في المادة الرمادية والأفكار الناجعة والابداعية، وهذا مرتبط بقدرة الدولة على الانفتاح بشكل كامل وفتح فرص مدروسة. مما يزيد خيارات وبدائل الجزائر في شراكتها مع الصين، ناهيك عن تفعيل أكبر للموارد الطبيعية الجزائرية بطريقة مثالية.

2- القدرات العسكرية:

تتكون العقيدة الأمنية الجزائرية من مجموعة مبادئ تساعد رجال الدولة على تحديد التعريفات الجيوسياسية وأوليات الدولة، كما تساعدهم على التفاعل مع التهديدات والتحديات الأساسية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، مثل مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، أو رفض القواعد العسكرية على الأراضي الجزائرية أو حتى مبدأ عدم فعالية التدخلات الأجنبية كونها لا تصنع حلولاللأزمات بل تزيد وطأتها.

تخضع هذه التعريفات الجيوسياسية للفهم العميق والشامل للواقع الأمني والتحديات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تطوير وبناء منظومة عسكرية قادرة على تحقيق الأهداف المسطرة، واستكمال الدور المنوط بها ضمن خطط شاملة ذات مستويات عديدة: دبلوماسية، ثقافية، اقتصادية.

تعتبر القدرات العسكرية لأي دولة جزءا أساسيا في قوتها وتأثيرها، وتعتمد هذه القدرات على 03 عوامل أساسية:

- فهم وتحديد التحديات العسكرية الداخلية والخارجية.
- وضع استراتيجيات وفرضيات للسيناريوهات الممكنة.
- بناء منظومة أمنية وعسكرية متطورة يمكنها تحقيق الأهداف المنشودة.

تتداخل هذه العواملفيما بينها، ويمكن اسقاطها على الشراكات والتحالفات الأساسية والحساسة للدولة الجزائرية، كالشراكة مع الصين. فالجزائر دولة كبيرة وشريطها الحدودي طويل جدا، محاطة بدول تعاني هشاشة سياسية واقتصادية، مع تزايد كبير في الصراعات الاثنية وظهور الجماعات الإرهابية، خاصة على الحدود الجنوبية والشرقية، ناهيك عن التوتر المتصاعد على الحدود مع المملكة المغربية، منهاملف الصحراء الغربية والحق في تقرير المصير.يعتبر سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل دور قواتها العسكرية –أفريكوم-في منطقة الساحل عاملا مهما جدا، بالإضافةإلى القواعد العسكرية الفرنسية شمال مالي، وهذا على الصعيد الإقليمي وتأثير الدول الخارجية فيه، أما في السياق الدولي فيوجد توتر العلاقات العسكرية الروسية الأمريكية الأوروبي في الملف السوري والليبي والأوكراني، في إطار السباق التسلح خاصة بعد انسحاب أمريكا من معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى مع روسيا في 2019، بالإضافة الى انسحابها سنة 2002 من معاهدة عدم امتلاك مضادات الصواريخ الباليستية، والعودة إلى سباق التسلح من جديد، كما تعتبر الحرب الاقتصادية الأمريكية على الصين تخوفا كبيرا من الصعود الصيني الذي صحبه تطور تكنلوجي خاصة في الجانب العسكرية، أي أننا نعيش أعراضحرب باردة من جديد.

تتكون الجيوش الحالية للدول الكبرى من أعداد صغيرة من الأنظمة الضخمة والمكلفة، صعبة التعامل والاستبدال، وتدار باستراتيجيات مبنية على أساس فرضيات متعددة لسلوك الأعداء المحتملين والتحضير لهم، وعلى هذا الأساس تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة على استبدال منظوماتالدفاع أو الهجوم بأخرى أكثر تطورا، بينما تطمح الدول الصاعدة مثل الصين وروسيا على بناء حشود من الآلات الضخمة الذكية ضمن أنظمة أصغر حجما، قادرة على احداث عنف كبير بأسرع شكل ممكن، حيث يصبح التصويب من مسافات أبعد من قبل،وأكثر فتكا. تعمل الدولة الصينية على تطوير هذا النمط من القدرات العسكرية حسب أحد تصريحات الرئيس

الصيني الحالي، وهذا ما يفسر استعمالها للذكاء الصناعي في الاتصالات العسكرية والمراقبة الأمنية كتقنية معرفة الوجوه، بالإضافة إلى بنائها منظومة من الصواريخ الدفاعية الجديدة مثل S_{30}-V_4، يمكنها اعتراض صواريخ منخفضة على مدى 60 كلم بمدى 4 كلم، ناهيك عن بناء صواريخ جديدة مثل (هو هونغ تشي19، هونغ تشي 19 و29 المشابه للـ SM-3 الأمريكي).

يَعتبر المفكر فون كلاوتزفتز وكذلك استراتيجي الحرب الصيني سان تزو أن الاستراتيجيات الدفاعية أكثر قوة وصمودا من الاستراتيجيات الهجومية في الحروب، وهذا ينعكس ضمنيا على منهجية بناءالقدرات العسكرية، مما يجعل الدول تجتهد في تكوين مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات الاستخباراتية المعتمدة على حروب المعلومات، لتحديد وتحييد مركز ثقل الخصم وتحقيق نصر تكتيكيثم استراتيجي،فتقوم بحروب سيبارانية، وتحليل مواقع التواصل الاجتماعي لجمع المعلومات وكذلك بث كثير من التضليل تتخللها الحقائق.تعتبر التقنيات الجديدة التي تعتمدها الدولة الصينية كتقنية معرفة ومراقبة الوجوه أحدث تقنيات الذكاء الصناعي، حيث تزايدت أعداد كاميرات المراقبة لتصل 200 مليون كاميرا في 2019، وستتخطى نصف مليار كاميرا بعد عامين.

إن الشراكة الجزائرية مع الصين تعتمد على قدراتها العسكرية أيضا،والقائمة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الداخلية والإقليمية، واللعب على التناقضات الدولية من أجل تمرير الأجندة الجزائرية، وهذا يعتمد على قدرة الدولة الجزائرية على بناء:

1- منظومة أمنية قادرة على جمع المعلومات الكافية وتحليلها بالشكل المطلوب، معتمدة فيها على العنصر البشري الكفؤ والبرامج الإلكترونية الصحيحة، كبرامج تحليل البيانات الكبيرة، ثم تحويلها نحو المؤسسات المختلفة القادرة على التأثير في الشراكة بين البلدين، خاصة في فهم المعلومات ونقل التكنلوجيا، وتفعيل الدور الجزائري من خلال استراتيجيات متوازنة بين الفعل والتصريحات.
2- يعتمد التخطيط الدفاعي على ثورة في التكنلوجيا وثورة في الأفكار وفي المادة الرمادية للرأس المال البشري وسنناقشها في الفقرة القادمة.
3- بناء شركات ذات رأس مال مشتركللتصنيع، تعمل على مشاريع دفاعية وهجومية مثل:

- الاستثمار في القدرات الجزائرية من أجل بناء منظومات جديدة متطورة، مثل شركة (ستارت أفياسيون) المنتجة لطائرة بدون طيار (فجر10) بتيارت، (أمل 2-700، أمل 1-400) وتطويرها بإدخال تعديلات أكبر.

- نقل التكنولوجيات عن طريق الشراكات مع الشركات والدول في المشاريع العسكرية مثل مشروع (نمر الجزائر). هذا الأمر سيجعل الجزائر قادرة على التأثير بشكل أكبر في هذا الأمر، خاصة في أنظمة الاتصال والالكترونيات،علما أن الشباب الجزائري أقدر على الابداع.

4- يمكن للجزائر أن تستفيد من شراكتها العسكرية مع روسيا لتطوير تكنلوجيا التصنيع والتوريد والتصدير الدفاعي، واستعمالها كورقة رابحة في الشراكة مع الصين. وكذلك مع الدول الصديقة للجزائر والطموحة في زيادة تأثيرها الدولي والإقليمي، واللعب على التناقضات بين الصين والاتحاد الأوروبي لتفعيل أكبر لعمليات نقل التكنلوجيا،عن طريق الاتفاقياتمثل معاهدة مجموعة (5 + 5) سنة 1990، أو المنضمات كمنظمة البحر المتوسط.

5- بناء مراكز بحوث وتطوير متعددة مثل (مركز البحوث والتكنلوجيا الصناعية المؤسس في ماي 2015) وشراكات مع الجامعات الوطنية والدولية، في عدة ولايات وفتح الفرص للإبداع أمام المواطنين والعباقرة.

تعتبر هذه النقاط المذكورة أحد التكتيكات والاستراتيجيات العملية التي يمكن للشريك الجزائري أن يستعملها للاستفادة بشكل مكثف من الصين، والتأثير في هذه الشراكة بأكبر قدر ممكن.

3- القدرات التكنلوجية

حسب تقرير الأمم المتحدة المتعلق بنشرة التكنولوجيا بالمنطقة العربية 2018: تعتبر تكنولوجيا النانوية في الصناعات الحديثة تتطور بشكل كبير، لتدخل صناعة شاشات الهاتف والتلفاز، وذاكرة الحاسوب، وستستعمل قريبا في الطب والهندسة والزراعة، ويعتقد أنه في سنة 2020 ستحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لمليون موظف في هذا المجال، وقد يدر بترليون دولار أمريكي سنويا. تتوقع شركة McKinsey أن يولد الذكاء الصناعي 3.5 إلى 5.5 ترليون دولار سنويا في 19 صناعة عالميا، وهو يعادل الاقتصاد الفرنسي (2.5 ترليون دولار) وبريطانيا (2.6 ترليون دولار).مع انتشار الإنترنت وعمليات الدفعال إلكتروني، أخذت التكنولوجيا المالية بالتطور، وأصبحت تتطلب توفر اخصائيين لتطوير الأنظمة المالية وضمان استدامتها وهذا ما تحتاجه الجزائر اليوم.

ومن هذه التكنولوجيات سلسلة الكتل وهي تقنية واعدة ذات تطبيقات عديدة، تتيح تحقيقا لمزيد من الموثوقية والشفافية في العمليات المالي ةالإلكترونية.

تعتبر الصين دولة رائدة في مجال القدرات التكنولوجية، وتعمل بشكل على حثيث على منافسة الغرب، حيث كشف تقرير لمؤسسة كارينغي للسلام الدولي صدر

يوم 2019/9/17 على أن الصين تستعمل تكنلوجيا المراقبة بالذكاء الصناعي، وهناك 63 دولة في العالم تستخدم تكنلوجيا صينية منها الجزائر، توفرها شركات مثل "هواوي"و "هيكفجين" و "دهوا"، وتستخدم في إدارة المدن الذكية وأنظمة التعرف على الوجوه والسياسات الذكية. ويشير تقرير مجلة "نيتشر" العلمية والشهرية في 2017 أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تقود العالم في مجال النشر العلمي، وبفارق واضح عن باقي المنافسين (الصين، إنجلترا، ألمانيا)، لكن نسب نشر الباحثين الأمريكيين في الدوريات العلمية في تناقص مستمر، حيث ستكون سنة 2025 عبارة نقطة تحول لتصبح الصين أول دولة ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني انعكاسا كبيرا على المجال الثقافي والاقتصادي والعسكري. يُفسَر هذا الصعودبالسياسة الصينية الثابتة في دعم البحث العلمي، حيث دفعت حوالي 300 بليون دولار سنة 2017، وترفع نسبة الانفاق في هذا المجال بنسبة 14 %، أي أنها تضاعف انفاقها كل 7 سنوات، خاصة في الذكاء الصناعي والبيانات الضخمة وعلوم الفضاء والطاقات المتجددة.

تدخل الجزائر في شراكة مع عملاق في مجال التكنلوجيا، وهو تحدي تتخلله المخاطرة والفرص، فالصراع الدولي محتدم وشديد الحساسية في هذا المجال، لأنه يعبّر عن قدرة الشعوب والحكومات على تحقيق قفزات كبيرة نحو القوة والتأثير في الساحات المحيطة بها. وتتعلق الإمكانيات التكنولوجية لأي بلد بالقدرة على إحداث ثورة في الأفكار والاستثمار في المادة الرمادية، وهذا يرتكز على الحاجة الملحة، وكما قيل (الحاجة أم الاختراع)، وهذا يدفعنا لنتساءل عن قدرة الجزائر على تحويل الحاجات الحقيقية للإنسان الجزائريإلى اختراعات ودفعه للإبداع، والرابط الواحد والوحيد بين العناصر الثابتة والمتغيرة لقوة الدولة، والتي يمكن أن تتحول إلى أهداف وحاجة تلهم الإنسان هي الهوية والشعور العميق بها، والمتمثلة في المسار الزمني بين الماضي والمستقبل. وما على مؤسسات الدولة سوى تأطير هذا التعطش الفطري للتغيير بالالتزام والابداع، وتحويله إلى أشكال مؤسسية منفتحة على كل فئات المجتمع المختلفة، ودفعها للعصف الذهني، ثم تحفيزها بالاهتمام والتمويل والمرونة نحو التغيير، لتصبح بعد مدة حاضنة للمواهب من جهة، ومكانا لبروز قيادات الدولة المستقبلية من جهة اخرى. وعلى هذا الأساس يصبح الشريك الجزائري مؤثرا.

V. العناصر البشرية:

1- الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي:

يعرّف الاستاذ أحمد داود أغلو الذهنية الاستراتيجية (هي نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحوي القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، والذي

ينعكس على مساحة جغرافية محددة. كما انها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم)[10]. إن حراك 22 فيفري 2019 كان نتيجة وعي جماعي مشترك رافض للوضع القائم، وبشكل أدق رافض لصورة جماعية خارجية للجزائر نتيجة التسويق السياسي لصورة رئيس مقعد يمثل البلد، هذه الصورة كانت محركا حقيقيا لحراك سلمي دام 9 أشهر، وقام بتغييرات عميقة في مفاصل الدولة الجزائرية وتصرفات المواطن، وكان لها أثر كبير في التحالف الجزائري الصيني ضمن مبادرة طريق الحرير الجديد.

إن التراكم التاريخي للوجود الجزائري على هذه الأرض يشكل رصيدا هائلا من القيم والوعيتكوّنوفق مراحل مختلفة، منذ وجود الإنسان الجزائري في العصر الحجري القديم بشمال افريقيا، من سطيف ومعسكر إلى غاية المحيط الأطلسي،ومن الحضارة العاترية في العصر الحجري الوسطيإلىالحضارة القبصية في العصر الحجري الحديث، ومنسواحل المتوسط شمالا إلىجبال الهقار والصحراء الكبرى جنوبا.تعتبر الحضارة النوميدية والفينيقية مرحلة جديدة في الوعي الجماعي، حيث أدىالاندماج الحضاري لتشكيل وعي قادر على دفع المطامع الأجنبية مهما كان شكلها، والانفتاح على الثقافات المختلفة انطلاقا من حد أدنى من المصالح المشتركة، إلى غاية انصهار فكري واجتماعي عميق، وهو يمثل قدرة على تشكيل الهوية وتعريف الذات، واختلافها عن الآخر.

يعتبر الفتح الإسلامي من الشرق قفزة كبيرة في الوعي الذاتي الجزائري،إذ خلق قيما دينية وثقافية واجتماعية جديدة أدت لبناء كيان جديد وهوية أكثر وضوحا، وتمثلت في تأثير جيوسياسي هائل في العمق الافريقي، وغرب أوروبا.إن تراكم البُنى المؤسسيةكالتي أسستها الإمبراطورية الأموية والعباسية، إلى غاية الدولة الرستمية والزيرية والفاطمية، ناهيك عن الحماديين والموحدين والمرابطين والزيانيين. كانت هذه الدول وحدة ثقافية من طرابلس مرورا بتونس إلى الجزائر ثم إلى الرباط، شكلت وعيا بالمصير المشترك والوحدة الثقافية والنفسية. يعتبر التواجد العثماني قفزة جديدة في وعي المجتمع انعكس على تركيبته الاجتماعية ومنهجية تفكيره وتعريفه للآخر والذات، حيث تحول هذا التراكم وتكثف بشكل رسم خارطة العلاقات بين الشمال والجنوب طيلة 3 قرون، ليكون للجزائر دور أساسي في ذلك، إلى غاية اختلال التوازنفي مقومات الحضارة داخل هذه البنية الواحدة، بالإضافة لاختلاف كبير في القيم الحضارية أدت لدخول الاستعمار الفرنسي بسياسات تجهيل وتنصير، وإحياء للفكر الروماني واليوناني، ناهيك عن ظهور الفكر القومي في تعريف الدولة بدل المفهوم الامبراطوري، مما شكل صدمة حضارية للشعب الجزائر وفي قدرة تأكيد على قيمه والتضاد مع حضارة الشمال وتعريف ذاته، واستقاء الأحسن ولفظ الأسوء. وتعتبر

مشاريع الاستقلالوعودة الجزائر إلى محيطها وحضنها الطبيعي كدولة افريقية عربية مسلمة بداية عمليات بناء جديد للذهنية الاستراتيجية الجزائرية.

إن الناظر للوعي المشترك للمجتمع الجزائري حكومة وشعبا، يجد مشكلة واضحة في كيفيات التعامل مع مركبات الذهنية الاستراتيجية وكيفية تحويلها لتخطيط استراتيجي متناسق مع الضرورات الجيوسياسية للدولة، فالمحيط الجغرافي والقيم التي تشكلت طيلة قرون تعبر عن وحدة جغرافية وثقافية وجيو سياسية على خط شرق-غرب من ليبيا شرقا إلى المحيط الأطلسي، ويتمثل هذا التناقض في الهوية الجزائرية إذ تعتبر هوية مقاومة مجروحة لم تتمكن من إيجاد ميكانزيمات صحيحة ومتكاملة للانفتاح.

إن التخطيط الاستراتيجي إزاء العلاقات الجزائرية التونسية والعلاقات الجزائرية الليبية يعتبر تكاملا مع الذهنية الاستراتيجية للمنطقة وللإنسان الجزائري، بينما تعيش الذهنية تناقضا كبيرا على الحدود الغربية والجنوبية، إذ تحولت العلاقات مع المملكة المغربية إلى عقدة استراتيجية تلاعبت على أوتارها المصالح الخارجية ذات خط شمال-جنوب، ناهيك عن عدم التدخل في شؤون الاخرين في الحدود الجنوبية في إطار وحدة ثقافية وإثنية، مع تحد ضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية في النيجر ومالي، مما يجعل الحدود الجزائرية عرضة للتجارة غير الشرعية كتجارة المخدرات والسلاح، ناهيك عن التواجد الفرنسي والتدخل الخارجي.

من أجل شراكة اقتصادية ودبلوماسية مؤثرة مع الصين يجب على الجزائر أن تعيد تقييم القيم الثقافية والنفسية والدينية للجزائر في إطار التراكم التاريخي، بشكل أكثر انفتاحا بعيدا عن التعريفات والمفاهيم المبنية على التناقض مع الآخر والتخوف منه، وانما على أسس تعريف الذات وتقبلها، والاستفادة من الرصيد الحضاري وتوظيفه وإعادة بعث الجيدة والايجابي منه، وتحويل هذه الآفاق الجيو سياسية إلى تخطيط استراتيجي يتجاوز الخطط الخماسية والسداسية، لأن هذه الأخيرة تعتبر مجرد تكتيكات في حياة الشعوب والأمم.

2- الإرادة السياسية:

ترتبط قوة الدولة بالدرجة الأولى بالإرادة السياسية القادرة على استعمال عناصر القوة الثابتة والمتغيرة في إطار شراكتها الاستراتيجية مع الصين، ثم إن الرابط الوحيد بين العناصر الثابتة والمتغيرة لمعادلة القوة هي الهوية، ومدى تفاعلات الإنسان الجزائري معها وفق النمط والايقاع المطلوب، وبصيغة أكثر وضوحا: فإن الإرادة السياسية القوية والمؤثرة هي صورة طبيعة للإرادة الشعبية الحقيقية التي تريد للجزائر

أن تتصدر لأدوار ريادية في الساحة الإقليمية والدولية. ويعتبر حراك 22 فيفري 2019 فرصة جديدة للدولة الجزائرية لبناء مؤسسات قوية، بإرادة سياسية قوية وصادقة، تعبر عن الإرادة الشعبية. لا يمكن للشعب أن يعبر عن آرائه إلا من خلال آليات الديمقراطية المعروفة من عملية انتخابية ومجالس منتخبة ورئاسيات نزيهة، فلا تزوّر أصوات الشعب ولا تحيد عن مرادها، وهذا يعتبر تحديا حقيقيا في كل الدول العربية وكذلك الجزائر اليوم.

لا تستطيع الشعوب التعبير عن تطلعاتها وعن تأثيرها الحقيقي في الشراكات مع الشعوب الأخرى والدول الصديقة إلا عن طريق النخب الناضجة ذات الوعي والخبرة الكافية، والتي يمكنها التعبير عن هذه التطلعات بمشاريع سياسية واجتماعية واقتصادية متنافسة، ترتكز على خدمة الإنسان الجزائري والجزائر وفق أسس علمية. تعيش النخب السياسية والثقافية تحديا كبير في صياغة تطلعات شعبها من جهة، والتعبير عنها من خلال مجتمع مدني وأحزاب سياسية ومراكز بحوث وشركات قادرة على تكوين مؤسسات قائمة لا زعامات ظرفية أو ظواهر كلامية، وهذا التحدي كبير جدا، ويعتبر القاعدة الخلفية الذي ترتكز عليه الدولة الجزائرية وتستثمر فيها في آن واحد، وهو البنك الوحيد الذي من خلال يمكن أن تنتج إرادة سياسية حقيقية يمكنها توظيف كل الإمكانيات لجعل الجزائر شريكا حقيقيا.

تعتمد الإرادة السياسية على تحديد أهداف استراتيجية تمكنها من الانطلاق في لعب دور الشريك الحقيقي لا دُون ذلك، ومراجعة التناقضات في الذهنية الاستراتيجية الجزائرية وتعزيز التوافقات والاستثمار فيها أكثر فأكثر، وهذا مرتبط بقدرة القيادة الجزائرية في كل مكان على التلاقي مع عمق الأمة من نخب، وصياغة الطموحات في شكل أكثر فعالية، وتحويلها إلى مؤسسات قائمة منفتحة على المجتمع وفق معايير صارمة وفعالة.

الخاتمة

يعتمد الدور الجزائري كشريك حقيقي على قدرة الدولة الجزائرية على تفعيل مؤسساتها وشعبها جغرافيتها لأداء دور حساس وفق ايقاع عال ودائم ومتناغم في نفس الوقت، مستثمرة نقاط القوة الثابتة والمتغيرة، ومراجعة الذات دون الخوف من التناقضات، بحيث تصبح الجزائر قادرة على لعب دورها الدولي المنوط بها في أريحية أكبر. الشراكة الحقيقية هي أداء دور مؤثر في تبادل المصالح المشتركة بين البلدين، ودون ذلك قد يعتبر تبعية.

المراجع:

1. الكتاب: (مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم). رئيس المركز الديمقراطي العربي: د. عمارشرعان] رقم التسجيل .B : .33698 VR]. الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. المبحث الثاني: مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تاريخية للدكتورة: نادية كاظم العبودي.
2. مذكرة (العلاقات الجزائرية الصينية) 2015-1990: مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماسترفي تخصص التاريخ المعاصر. من جامعة محمدخيضر * بسكرة *، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة -،قسم العلوم الإنسانية (شعبة التاريخ). إعداد الطالبة: آمنة سماحي. إشراف الأستاذ: فؤاد جدو. الفصل الثاني: (محددات العلاقات الجزائرية الصينية) = المبحث الأول: المحددات التاريخية.
3. مذكرة (العلاقات الجزائرية الصينية) 2015-1990:الفصل الثالث: واقع وتحديات العلاقات الجزائرية الصينية. المبحث الأول: مجالات التعاون بين البلدين.
4. موقع :www.ANDI.COM احصائيات التجارة الخارجية للجزائرسنة 2013/2012.
5. موقع :www.ONCE.COmاحصائيات التجارة الخارجية والميزان التجاري 2016-2015.
6. العمق الاستراتيجي، البروفيسور أحمد داود أغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل/ مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية 2011. الجزء الأول (الإطارالمفاهيمي والتاريخي)، الفصل الأول (مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي).
7. التقرير (الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي): يونيو 2012، الدكتور بوحنيه قوي، مركزالجزيرة للدراسات.
8. كتاب (الشاب الجزائري واستيقاظ العملاق) الفصل، د. بن جدو محمد الشريف، الطبعة 01، النشر: دارالمثقف. الباب الثالث (من رحم المشكلة وارهاصاتها)، فصل: الإمكانيات البشرية.
9. تقريرالتنمية البشرية 2013،فص لمحركات التحول في التنمية.
10. العمق الاستراتيجي، البروفيسور أحمد داود أغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل/ مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية 2011. الجزءالأول (الإطار المفاهيمي والتاريخي)، الفصل الأول (مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي).

11. كتاب (تاريخ الجزائر الثقافي) الجزء 4، لدكتورأبو القاسم سعد الله، الفصل الثاني (الطرق الصوفية).
12. موقع وكالة الأنباءالجزائرية.
13. الإحصائيات الاقتصادية من موقع.(2002-2017) www.andi.dz
14. تقرير للتنمية الإنسانية العربية سنة 2016 (الشبابُ في المنطقة العربية: آفاقُ التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيّر). صادرعن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية.
15. تقريرعن التنمية في العالم 2019 (طبيعة العمل): تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي.
16. كتاب (جواسيس: ليمتد –شركات وصناعات متقدمة يديرها أسياد الاستخبارات الاسرائيلية) الكاتب ستاسيبيرمان، ترجمة سعيد الحسنيه. دارالنشر: الدارالعربية للعلوم. الطبعة الأولى 2005 م.
17. تقريرالأمم المتحدة (نشرة التكنلوجيا من اجل التنمية البشرية في المنقطة العربية 2018)، فصل (أولويات التكنلوجيا والعمل في المنطقة العربية).